المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

السنة السابعة والعشرون
العدد الفصلي الثاني
أبريل - يونيو 2009

- الملتقى الأول للاستثمار في الدول العربية
- تطور الآليات والتقنيات الحديثة للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر
- الجديد على الموقع الشبكي للمؤسسة
- محددات تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية
- مؤشر جاهزية البنية الرقمية
- مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع الاستثماري في الدول العربية

فهرس المواضيع

الافتتاحية	3
مجلس المساهمين	4
مجلس الإدارة	4
أنشطة المؤسسة	5
مقالات	6
دراسات	11
مؤشرات	13

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية
ص. ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت،
دولة الكويت
هاتف: 24959555/000 965+ - فاكس: 24959596/7 965+
بريد إلكتروني: operations@dhaman.org
www.dhaman.org

المكتب الإقليمي: الرياض
ص.ب 56578 - الرياض 11564
المملكة العربية السعودية
الهاتف: 14789280 - 14789270 966+
فاكس: 14781195 966+
بريد إلكتروني: riyadhoffice@dhaman.org

أغراض المؤسسة وأجهزتها

نشأتها:

أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 1974 وباشرت أعمالها في مطلع إبريل 1975. تضم المؤسسة في عضويتها جميع الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية.

أغراض المؤسسة:

- وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين، يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية، وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولمختلف دول العالم.
- ويتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية مهارات الكوادر العربية في هذا المجال.
- وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم وتحصيل ديون الغير وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية، وتملك حصصاً فيها وتأسيس شركات المعلومات وإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لصالح حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

أجهزة المؤسسة:

مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات) وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها ضمن صلاحيات أخرى، وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة، تفسير نصوص الاتفاقية وتعديلها وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الصلاحيات، ضمن مهام أخرى، إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، تحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، اعتماد الموازنة التقديرية وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني	رئيساً
سعادة الأستاذ / عدنان عيسى الخضير	عضواً
سعادة الأستاذ/ علي رمضان أشنيبش	عضواً
سعادة الأستاذ/ جاسم راشد الشامسي	عضواً
سعادة الأستاذ/ سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي	عضواً
سعادة الدكتور / علي عبد العزيز سليمان	عضواً
سعادة الأستاذ/ جبار وحيد حسن	عضواً
سعادة الأستاذ/ محمد جحدو	عضواً

المدير العـــام:

سعادة الأستاذ/ فهد راشد الإبراهيم

الملتقى الأول للاستثمار في الدول العربية

اعتدنا أن نستمع إلى أراء المسئولين في المنطقة العربية للتعرف على الإنجازات في مجال تهيئة مناخ الاستثمار وتحسين بيئة أداء الأعمال فيها من خلال الإصلاح السياسي والاقتصادي والتشريعي والمؤسسي، وفي ضوء ذلك تصور الكثيرون أن الإصلاح يتم بناء على رؤية أحادية دون مشاركة المستثمرين وهم الفئة الأكثر احتكاكاً بالمعوقات المفروضة والتسهيلات والحوافز الممنوحة ولذا كان من الأحرى استبيان أرائهم ومقترحاتهم بشأن السياسات وأولويات الإصلاح والحكم على ما تحقق منه في ضوء تجاربهم على ارض الواقع.

وفي هذا الإطار جاءت مبادرة **المؤسسة** بتنظيم الملتقى الأول للاستثمار في الدول العربية في بيروت يومي 22 و23 يونيو 2009 إدراكا منها لهذه الحقيقة وإيمانا منها بأن تقريب وجهات النظر فيما بين الجهات الحكومية المعنية بالاستثمار من جهة ورجال الأعمال والمستثمرين العرب من جهة أخرى سوف يكون له أكبر الأثر لتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز تدفقاته الخارجية والبينية في دول المنطقة.

ولعل الإقبال الملحوظ على المشاركة في هذا الحدث يدل على الإيمان الراسخ والعميق بأهمية الاستثمار كمحرك أساسي لتحقيق التنمية الشاملة ومجابهة العديد من التحديات التي يمر بها اقتصادنا الإقليمي وخصوصا في الدول التي تعاني من محدودية الموارد المالية لاسيما في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية.

ومن الواضح أن معظم الحكومات العربية تنبهت لأهمية الدور الذي يقوم به الاستثمار في الاقتصاد وقدمت في الآونة الأخيرة العديد من محفزات الاستثمار في النواحي التشريعية والمؤسسية والإجرائية، ونفذت المزيد من الجهود الترويجية وتصحيح بيئة أداء أعمالها.

وقد أثمرت تلك المحفزات في تعزيز قدرة الدول العربية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم الأزمة بالاستناد إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال العام 2008 بنسبة 20.5% إلى 89.2 مليار دولار، ارتفاع حصتها من الإجمالي العالمي من 3.9% عام 2007 إلى حوالي 5.3 % عام 2008، نمو تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية في المشاريع المنفذة والمرخص لها بمعدل 64% خلال عام 2008 إلى 34 مليار دولار لـ 13 دولة عربية توفرت عنها البيانات.

ومن المؤشرات اللافتة والايجابية خلال العام الماضي ظهور لاعبين جدد على صعيد تصدير الاستثمارات مثل مصر ولبنان، بروز دور صناديق الثروة السيادية، ظهور قطاعات جديدة جاذبة للاستثمار المباشر وخصوصا القطاع الخدمي، مع تضاعف قيمة الاستثمارات العربية البينية في قطاع الزراعة إدراكا من الدول العربية لأهمية ردم فجوة الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي على المدى الطويل.

وفي الأزمات حينما تتراجع درجات الثقة واليقين، يصبح دور **المؤسسة** أكثر أهمية خصوصا وأنها لم تدخر جهدا، على مدى أكثر من ثلاثين عاما، في توفير الحماية القانونية والضمانات الممكنة للمستثمر العربي حول العالم وذلك حتى يتمكن من إدارة مشروعه الاستثماري بقدر اكبر من الأمان والطمأنينة.

و**المؤسسة** ما زال لديها الكثير لتقدمه نحو المزيد من التحفيز للمستثمرين العرب في ضوء ما استحدثته من خدمات ومنتجات تأمينية وتمويلية جديدة، علاوة على قيامها بأنشطة مكملة من خلال إعداد بحوث ودراسات تتعلق بكل جوانب الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية بما في ذلك توفير أحدث المعلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة، إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر والتطورات التشريعية المنظمة للاستثمار في كل دولة.

ورغم كل الايجابيات السابق استعراضها إلا أن النتائج الحقيقة سواء في جذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية أو العربية البينية مازالت دون المؤمل لها إذا ما قورنت باحتياجاتنا التنموية، وتجارب بعض التجمعات الاقتصادية الأخرى، أو طموحات حكومات ومؤسسات وشعوب دول المنطقة الكبيرة.

ومن هنا تأتي الأهمية البالغة للتوصيات التي نتجت عن الملتقى والتي نضعها أمام مؤسسات تشجيع الاستثمار في الدول العربية المشاركة لاتخاذ القرارات المناسبة لتشجيع وتنمية تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية للمنطقة العربية، خاصة وأنها جاءت انعكاسا لمقترحات وأراء شرائح مختلفة من المسئولين الرسميين والمستثمرين العرب ذوي الخبرة الطويلة والمتنوعة وتضمنت ما يلي: تطوير الأسواق المالية وخصوصا أسواق السندات، إنشاء صناديق استثمارية تتخصص بتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة، استقطاب التكنولوجيا المالية، استكمال جهود تطوير أنظمة وقوانين الشفافية والحوكمة، العمل على انتقاء الاستثمار الأفضل المرتبط بالتنمية، معالجة البيروقراطية في بعض الإدارات الحكومية العربية، هذا إلى جانب تشخيص المعوقات التي تحدّ من الانتقال السلس للاستثمارات إلى الدول العربية وفيما بينها وخصوصا في الاقتصاد الحقيقي وتعزيز بيئة الاستثمار.

كما أوصى المشاركون بتحويل الملتقى إلى حدث دوري يواصل بحث التحديات واقتراح الحلول بالأسلوب العلمي وليس بالانطباعات الشخصية ويضمن التطابق بين القول والفعل، خصوصا وانه كلما تماشت السياسات والإصلاحات مع الرأي العام كان ذلك ضمانا لاستمرار نجاحها لان الإصلاح، في حقيقة الأمر، لا يتم بقرارات الحكومات وحدها.

والله ولي التوفيق...

فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

مجلس المساهمين

الاجتماع السنوي لمجلس مساهمي المؤسسة
في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية

عقد مجلس مساهمي المؤسسة دورته السادسة والثلاثين في البحر الميت بالمملكة الأردنية الهاشمية يوم الأربعاء الموافق 15 أبريل (نيسان) 2009 بحضور مندوبي الدول الأعضاء في المؤسسة. كما حضر الاجتماع السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة. وشارك في الاجتماع السيد مدير عام المؤسسة.

وقد افتتحت أعمال الدورة برئاسة السيد علي رمضان شنيبش بصفته رئيساً للمجلس في دورته السابقة، وقد تم إقرار بنود جدول أعمال المجلس، ومنها: اختيار السفير محمد السيد عباس رئيس وفد جمهورية مصر العربية لرئاسة المجلس في دورته الحالية والسيد الشرفي زهير رئيس وفد المملكة المغربية نائباً للرئيس. ثم ألقى سعادة الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني، رئيس مجلس الإدارة، كلمة استهلها بتوجيه الشكر إلى صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، وحكومته الرشيدة، برئاسة معالي المهندس نادر الذهبي رئيس الوزراء ووزير الدفاع وأجهزة المملكة المختلفة. وتناولت كلمته أهم ما ورد بالتقرير السنوي عن أعمال المؤسسة خلال عام 2008 شاملاً ما تم إبرامه من عقود ضمان استفاد منها مستثمرون ومصدرون من اثنتي عشر دولة عربية، كما استفادت منها كدول مضيفة للاستثمار ومستوردة للسلع ثلاثة وسبعون دولة، مبيناً قيمة الإيرادات الناتجة عن عمليات الضمان وقيمة التعويضات المدفوعة .

وأخذ المجلس علماً بوضع رأس مال المؤسسة، وتمت موافقة المجلس على: إعفاء جمهورية العراق من سداد الفوائد المترتبة عليها شريطة التزام جمهورية العراق بتسديد المبلغ المستحق حتى 2008/12/31 وسداد باقي المديونية المستحقة للمؤسسة، وتفويض رئيس مجلس الإدارة بالتنسيق مع المدير العام لتحديد آلية معالجة هذه الفوائد خصما من حقوق المساهمين. كما أخذ المجلس علماً بتقرير مجلس الإدارة لسنة 2008 عن أعمال المؤسسة واعتمد الموازنة العامة وحساب الإيرادات والمصروفات وتقرير مدققي الحسابات للسنة المنتهية في 2008/12/31.

كما وافق المجلس على تعيين مدققين جدد لحسابات المؤسسة للسنة المالية 2009.

ومن جهة أخرى وافق المجلس على تمديد فترة ولاية المدير العام الحالي للمؤسسة.

وفي الختام وافق مجلس المساهمين على عقد الدورة المقبلة في الموعد والمكان اللذين تعقد فيهما الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية، ووجه المجلس الشكر إلى المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة حكومة وشعباً على كرم الاستضافة والحفاوة بالمشاركين، كما وجه الشكر إلى مجلس الإدارة والمدير العام والعاملين بالمؤسسة على ما بذلوه من جهد في سبيل تحقيق ما تم إنجازه.

مجلس الإدارة

الاجتماعان الثاني والثالث لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2009

تم عقد الاجتماع الثاني لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2009 يوم الأربعاء 15 أبريل (نيسان) 2009 في البحر الميت – المملكة الأردنية الهاشمية، بمشاركة المدير العام للمؤسسة. وقد تم إقرار بنود جدول أعمال المجلس، ثم صادق المجلس على مسودة المحضر السابق وقراراته، وأخذ علما بقرارات مجلس المساهمين في دور انعقاده السادس والثلاثين.

كما تم عقد الاجتماع الثالث لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2009 يوم الأحد 28 يونيو (حزيران) 2009 بمقر المؤسسة في دولة الكويت، ومن خلال بنوده أخذ المجلس علماً بتقرير المدير العام للمؤسسة عن نشاط المؤسسة في الفترة من 2009/1/1 وحتى 2009/4/30، والذي اشتمل على ثلاثة فصول هي: عمليات الضمان، الأنشطة البحثية والمعلوماتية المكملة لنشاط المؤسسة والتقرير المالي.

فعلى صعيد عمليات الضمان، بلغ إجمالي طلبات الضمان 96 طلباً، بقيمة إجمالية 641.93 مليون دولار (187.12 مليون د.ك). تقدم بها مصدرون من (10) دول عربية. وبلغ عدد الدول المطلوب تأمين صادرات إليها (32) دولة مستوردة، كما بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان المبرمة خلال فترة التقرير حوالي 217.71 مليون دولار (63.46 مليون د.ك)، استفاد منها مستثمرون

ومصدرون من (5) دول عربية، وفي المقابل بلغ عدد الدول المستوردة للسلع والمضيفة لرأس المال (25) دولة، وبلغت إيرادات الضمان الناتجة عن عمليات الضمان خلال فترة التقرير 650.96 ألف دولار (189.75 ألف د.ك) بزيادة بلغت حوالي 11.39% عن الفترة المناظرة من العام السابق.

كما أطلع المجلس من خلال ما استعرضه السيد المدير العام علي أخر مستجدات قامت بها إدارة المؤسسة لتنفيذ خطتها الاستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس مساهمي المؤسسة بقراره رقم 4 لسنة 2007 وما تم أنجازه من خطوات تنفيذية في سبيل تطبيق هذه الخطة وفق حدودها الزمنية المعتمدة. من جهته أشاد المجلس بجهود الإدارة التنفيذية في شأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية وبالنتائج التي حققتها المؤسسة خلال فترة التقرير.

وقد تقرر عقد الاجتماع الرابع لعام 2009 يوم الخميس 5 نوفمبر (تشرين الثاني) 2009. بمقر المؤسسة بدولة الكويت.

أنشطة المؤسسة

• عمليات الضمان:

على صعيد عمليات **تأمين ائتمان الصادرات** خلال الربع الثاني من عام 2009 فقد استلمت المؤسسة، 54 طلبا لتأمين ائتمان صادرات من شركات عربية مصدرة تنتمي إلى 10 دول عربية. كما بلغ عدد عقود التأمين 18 عقدا، فيما بلغت قيمتها حوالي 181 مليون دولار.

وفيما يتعلق بعمليات **ضمان الاستثمار** فقد استلمت المؤسسة، طلبين لضمان استثمارات في دولتين عربيتين بقيمة إجمالية قدرها 1.42 مليار دولار. كما تم إبرام عقد ضمان بقيمة 20 مليون دولار لمشروع إستثماري في السودان في قطاع الصناعات النفطية.

الجهود التسويقية

• تنظيم فعاليات ومؤتمرات

- نظمت المؤسسة وبالتعاون مع كلٍ من: الشركة الأردنية لضمان القروض، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، "**ملتقى آليات الضمان والتمويل**" والذي عقد بالعاصمة الأردنية عمان يوم 31 مايو (أيار) 2009 وذلك من أجل التعريف بخدمات المؤسسة في السوق الأردنية.
- نظمت المؤسسة بالتعاون مع مجموعة الاقتصاد والأعمال وهيئة تشجيع الاستثمار اللبنانية (ايدال) الملتقى الأول للاستثمار في الدول العربية خلال الفترة من 22- 23 يونيو (حزيران) 2009، في العاصمة اللبنانية بيروت، حيث تم تقديم ورقتي عمل عن مناخ الاستثمار في الدول العربية ومؤشراته ومحفزاته وأحدث الإحصائيات الخاصة به.
- شاركت المؤسسة في الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية والذي عقد في العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة 15-16 أبريل (نيسان) 2009.
- شاركت المؤسسة في الاجتماعات السنوية لـ Credit Alliance والذي عقد خلال الفترة 11-12 مايو (أيار) 2009 بمدينة دبي في دولة الإمارات، وقد تناول الاجتماع قضايا وموضوعات تهم صناعة الضمان ومنها على وجه الخصوص ضمان الائتمان المحلي وضمان عمليات التخصيم Factoring.
- شاركت المؤسسة في اجتماعات نادي براغ والذي عقد خلال الفترة 8- 10 يونيو (حزيران) 2009 في مدينة منسك بجمهورية بيلاروس.

الاتصال والحملات البريدية:

• الحملات البريدية:

قامت المؤسسة بمراسلة كلاً من: عملائها السابقين وذلك لبحث إمكانيات تفعيل علاقات التعاون المثمر، الشركات الاستثمارية في بعض الدول العربية وذلك بغرض تعريفها بخدمات المؤسسة لصالح المستثمرين العرب، وبعض المستوردين المصدرين في عدد من الدول العربية لتعريفهم بالنظام العربي الذي تديره المؤسسة لتأمين ائتمان صادراتهم وكيفية الاستفادة منه.

• المهام التسويقية:

قامت المؤسسة بعدد من المهام التسويقية في كل من الأردن والإمارات وسورية وذلك من خلال زيارة العديد من الشركات في تلك الدول، كما زار وفد من المؤسسة موريتانيا والتقى عدداً من المسؤولين لمناقشة سبل استفادة موريتانيا من خدمات المؤسسة، كما تابعت المؤسسة تغطيتها المستمرة للشركات المصدرة والمستثمرة العاملة في دولة المقر وفي المملكة العربية السعودية.

الاتفاقيات الثنائية:

وقعت المؤسسة عدداً من الاتفاقيات خلال الربع الثاني من العام الجاري مع بعض المنظمات العربية ذات الاهتمام المشترك هي: اتفاق تبادل خدمات تحصيل الديون مع وكالة ضمان إئتمان الصادرات العمانية، مذكرة تفاهم للتعاون المشترك مع الشركة الأردنية لضمان القروض في الأردن، وعقد تعيين منتج عمليات ضمان/تأمين مع الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، إضافة لتوقيع خمسة اتفاقيات في مجال التعاون لترويج خدمات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات مع عدد من الشركات الخاصة في كل من السعودية وسورية ومصر ولبنان.

مقالات

تطور الآليات والتقنيات الحديثة للترويج للاستثمار

إن مسؤولية تسويق الإقليم الاقتصادي لقطر أو اقتصاد ما، كموقع جاذب للاستثمار، تقع بالدرجة الأولى على عاتق هيئات تشجيع الاستثمار وإن كانت تمتد لتشمل كافة الأطراف الأخرى المعنية بعملية تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر داخل هذا القطر، إلا أن هيئة تشجيع الاستثمار تضطلع بمسئولية رسم وتحسين ملامح صورة متكاملة للاقتصاد الذي تنتمي إليه بحيث تغطي كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتركز غايتها الأساسية في زيادة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي وتستخدم في سبيل تحقيق هذه الغاية مجموعة متنوعة من الأساليب والتقنيات المستخدمة للترويج للاستثمار.

وغالبا ما تمر عملية الترويج للاستثمار بأربع مراحل أساسية تتمثل في: **1- رصد أراء المستثمرين الأجانب** سواء كانت إيجابية أو سلبية، **2- بناء الانطباع العام عن القطر** وتسويقه كموقع مضيف للاستثمار، **3- استهداف المستثمر المحتمل والحالي وتوليد الاستثمار-** وتكون فاعلية تقنية توليد الاستثمار مرهونة بمدى ملاءمة مناخ الاستثمار لاحتياجات ومتطلبات أنواع معينة من القطاعات الصناعية والشركات، كما تتأثر بعدة عوامل، منها: مدى نجاح وتركيز الرسالة التسويقية وتلبيتها لاحتياجات المستثمرين، دقة قاعدة البيانات التسويقية، درجة المهنية التي يتسم بها أسلوب هيئة تشجيع الاستثمار في التعامل مع المستثمرين المحتملين والقائمين، فضلا عن فاعلية أنشطة المتابعة التي تقوم بها هيئة تشجيع الاستثمار خاصة ما يتعلق منها بتوسيع القاعدة الاستثمارية والعلاقات التي تكونها. 4- **خدمة المستثمر**، وتعتبر هذه المرحلة شخصية الطابع أكثر من المراحل الأخرى، لأنها تتضمن تطوير علاقة على أساس "شخص – لشخص" بين كل من المستثمر وهيئة تشجيع الاستثمار. **ولعل من ضمن أهم تقنيات ترويج الاستثمار الحديثة التي يمكن استخدامها بصورة شاملة وسريعة في تنفيذ كافة أوجه أنشطة الترويج للاستثمار هي بناء موقع شبكي تتوفر به أفضل المواصفات التي تؤهله للعمل بفعالية وكفاءة يقف ورائه مجموعة من الكوادر المؤهلة القادرة على التواصل مع المستثمر الأجنبي والرد على استفساراته وتقديم الخدمات اللازمة له خلال فترة ما قبل وما بعد قرار الاستثمار.** لذا تعمل هيئة تشجيع الاستثمار على التأكد من أن زيارة المستثمر لموقعها الشبكي ستسير بسلاسة، وأن انطباعه سيكون إيجابياً. إذ عندما يقرر المستثمر المحتمل القيام بزيارة الموقع الشبكي للقطر، فإنه يبتغي تحقيق عدة أهداف في آن واحد مثل: تقييم ظروف العمل في القطر، تقييم أوضاع العمالة الماهرة وكلفتها، مدى توفر المرافق المناسبة، مدى توفر مدخلات الإنتاج المحلية، تقييم نوعية الخدمة المقدمة من قبل هيئة تشجيع الاستثمار ونوعية الحياة في القطر وكذلك المشاعر السائدة نحو إقامة الأجانب في القطر. ولهذا تعتبر الخدمة الجيدة والعناية المستمرة التي تقدمها الهيئة للمستثمرين القائمين (الفعليين)، حاسمة في تكوين انطباع ايجابي لديهم ينقلونه إلى المستثمر المحتمل عند الاجتماع به إذا ما قرر زيارة القطر ومشاهدة هذه الخدمات والتسهيلات المقدمة والإمكانيات المتوفرة على الطبيعة.

وكحقيقة واقعة، وفي ضوء الأدوات التسويقية المتعارف عليها (أنظر الشكل التوضيحي للأدوات التسويقية) والأكثر استخداما من قبل هيئات تشجيع الاستثمار حول العالم، والتي تشمل **العلاقات العامة، الأدوات المعلوماتية، الحملات الإعلامية والندوات والمؤتمرات**، يتضح أن المواقع الشبكية لهيئات تشجيع الاستثمار تستطيع الضلوع بتنفيذ العديد من المسئوليات من خلال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) سواء بتغطية هذه الأدوات التسويقية بطريقة مباشرة كما في حالة الأدوات المعلوماتية (التي تشتمل على شرائط فيديو، أقراص مدمجة، كتيبات تعريفية، نشرات، دراسات قطاعية وصحائف المعلومات) والحملات الإعلامية أو تغطيتها بطريقة غير مباشرة كما في حالة العلاقات العامة والندوات والمؤتمرات. ومن ثم فإن الموقع الشبكي يتميز عن غيره من التقنيات كونه:

- **عنصرا محوريا وفعالا في تعزيز جهود تقنية بناء الانطباع العام الايجابي للقطر وبطريقة أقل تكلفة، حيث:**
  - أصبحت شبكة الإنترنت، خلال مدة قصيرة، أكثر الوسائل فاعلية في نشر المعلومات، وهي تصب في صميم عمل هيئة تشجيع الاستثمار .
  - يعتبر موقع هيئة تشجيع الاستثمار الشبكي المصمم جيدا والذي يركز على احتياجات المستثمر عاملا أساسيا يميزها عن منافسيها.
  - أصبح البريد الإلكتروني آلية فاعلة ومنخفضة التكلفة لإرساء أواصر الاتصال مع المستثمر المحتمل والحالي واستمراريته .
- **أداة بحث ذات قيمة مرتفعة يمكن استخدامها في رصد تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومتابعة أخبار الشركات والاتجاهات الصناعية والقطاعية واستقصاء أخبار الدول المنافسة (من خلال**

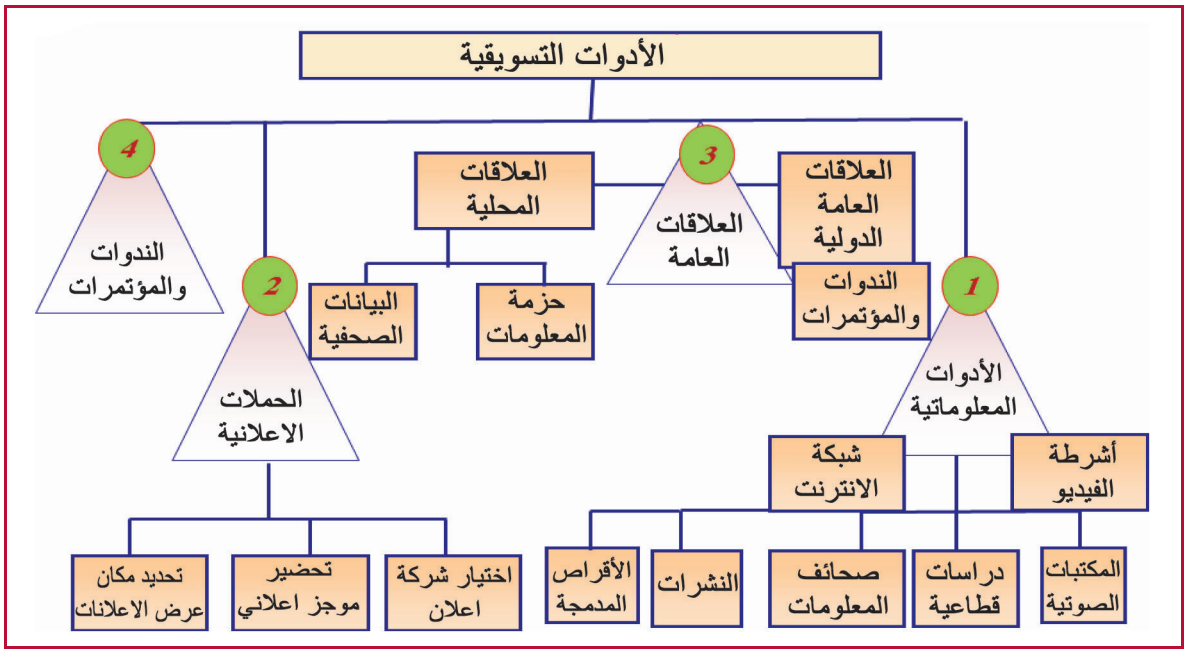

المواقع الشبكية لهيئات تشجيع الاستثمار الأخرى).

- أداة مهمة لاستهداف المستثمرين وتوليد الاستثمار باستخدام البريد الالكتروني.
- قناة فعالة يمكن من خلالها تطبيق نظم تتبع المستثمر وتقديم الدعم والعون للجهود المبذولة في هيئة تشجيع الاستثمار على تحويل الاستفسارات إلى مشاريع استثمارية فعلية بمرور الوقت.

وبإدخال نظم تتبع المستثمر في أنشطة الهيئة تتحقق فوائد جمة من خلال استخدام قاعدة بيانات المستثمر الموحدة بما يناسب احتياجاتها وخصوصيتها.

وفي إطار **استهداف المستثمرين على شبكة الانترنت**، يستطيع فريق عمل هيئات تشجيع الاستثمار الوصول من خلال الشبكة إلى كم هائل من البيانات والتقارير والأخبار والدوريات والمطبوعات الأخرى مجانا أو مقابل رسوم. وتستخدم هذه المعلومات في رصد اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وقياس التوجهات المستجدة واستهداف الدول المحتملة كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن استخدام خدمة "التنبيه الإلكتروني" وقواعد بيانات المشاريع والشركات لتتبع أنشطة المستثمر واستهداف المستثمرين. وأخيرا استخدام أدوات التقييس المستندة إلى تقنية المعلومات لتقييم المزايا المقارنة للقطر.

وفي إطار مهمة **بناء الانطباع العام للدولة كمضيفة للاستثمار**، يجب الإشارة إلى أهمية الأدوات الترويجية التقليدية، حيث إن الموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار في حد ذاته لن يكون فعالا بمفرده في بناء الانطباع العام لأنه من المستبعد أن يلجأ المستثمرون إلى زيارة الموقع الشبكي ما لم يكن لديهم رغبة مبدئية في التعرف على القطر كموقع استثماري محتمل. وفي هذا الصدد، يأتي دور الأنشطة الترويجية التقليدية، مثل الدعاية، إلقاء الضوء على الموقع الشبكي وتحفيز الاهتمام به بشكل اكبر. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الدعاية من خلال محركات البحث قد تكون مكلفة لأنها تحسب على أساس (النقرة بالفارة) (مثلا، تحسب التكلفة استنادا إلى عدد النقرات على الإعلان) وفي المقابل هناك وسائل أخرى جيدة مثل تبادل الروابط الالكترونية والتسجيل في البوابات الالكترونية.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، لا يمر أسبوع دون أن تقوم إحدى الصحف - مثل هيرالد تريبون أو فاينانشيال تايمز.... الخ بتقديم عروض لإصدار ملاحق خاصة عن دولة كمضيفة للاستثمار، وذلك مقابل سماحها بوضع إعلانات على موقعها الشبكي تمثل المؤسسات الراعية لإصدار هذا الملحق. وهذا يقدم فرصة حقيقية لهيئة تشجيع الاستثمار لربط الأنشطة الترويجية التقليدية - مثل الدعاية - بالموقع الشبكي. وفي الأخير، لا يمكن التخلي عن الإنترنت كأداة مفيدة للتوعية وبناء الانطباع العام، لان الإنترنت تتيح لهيئة تشجيع الاستثمار فرصة ذهبية لمواجهة المنافسة.

وفي السياق ذاته، رصدت نشرة "**ضمان الاستثمار**" مجموعة من التقارير والدراسات عن أفضل وسائل الترويج:

1- تقرير حديث بعنوان "**وجهة نظر الشركات الأمريكية: الإستراتيجية الفائزة في مجال الترويج للاستثمار**". حيث أعتمد التقرير أسلوب المسح الإحصائي واستهدف المديرين التنفيذيين لمجموعة من الشركات الأمريكية، وعكس أفضل الممارسات في مجال الترويج للاستثمار وكيفية اختيار موقع المشروع ضمن مجموعة من الدول المضيفة للاستثمار حول العالم التي تفضل تلك الشركات توجيه استثماراتها إليها. ويرجع تاريخ إصدار أول نسخة من هذا التقرير، الذي يصدر بانتظام، إلى عام 1996، عندما تبنى المكتب الدولي لاستشارات التنمية Development Counselors International (DCI) فكرة إجراء مسح إحصائي شامل، مرة كل ثلاث سنوات، يستهدف الشركات الأمريكية بغرض محاولة فهم أفضل الممارسات في مجال الترويج للدولة كمقصد للاستثمار ومن ثم اتخاذ قرار اختيار موقع المشروع. وقد توسع تقرير العام 2008 الذي يأتي الخامس في سلسلة تقارير المسح الإحصائي المذكور ليتكون من 48 صفحة، أسفرت عن نتائج مهمة نوردها فيما يلي:

- ضرورة بناء موقع إلكتروني على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) كأحد

الأدوات بالغة الأهمية في مجال الترويج للاستثمار بغرض المنافسة على جذب حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشر. حيث حصل الموقع الشبكي لهيئات تشجيع الاستثمار، للمرة الأولى منذ بدء إعداد التقرير وإصداره قبل 12 عاما، على أعلى تصنيف بين جميع التقنيات التسويقية لأغراض الترويج للاستثمار بتجاوزه كافة تقنيات الترويج المتعارف عليها عالميا، وهي: "تنظيم مقابلات مع مديري الشركات"، "تسويق العلاقات العامة"، "تنظيم ندوات ومؤتمرات ومعارض"، "الحملات البريدية المباشرة"، "الإعلان بوسائل الإعلام الأكثر انتشارا حول العالم" و"التسويق المرئي والمسموع وعبر الهاتف". ومن هذا المنطلق، نستنتج أن توفر موقع شبكي متطور أصبح أمراً في غاية الأهمية وضروري لنجاح القطر في سياساته الترويجية كمقصد للاستثمارات المباشرة.

- **اختيار كل من الصين، الهند والمكسيك على رأس** قائمة أفضل المقاصد لاستثمارات معظم الشركات الأمريكية التي شملها المسح الإحصائي، حيث تصدرت الصين قائمة الدول المختارة لتمتعها بأفضل مناخ للاستثمار وفقا لعدد من العوامل التي سردها المديرين التنفيذيين لهذه الشركات. ومن أهم هذه العوامل: "ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي"، "انخفاض تكلفة عنصر العمالة"، و"انخفاض تكلفة المعاملات الإدارية والإجرائية ومن ثم انخفاض التكلفة الإجمالية للإنتاج". وفي حين حصلت الهند والمكسيك على المركز الثاني والثالث على التوالي ولأسباب مماثلة، تميزت المكسيك بعدة عوامل أخرى منها: "قربها من الولايات المتحدة"، "الميزة النسبية لعنصر العمل من حيث التكلفة والمهارة" وشعور المستثمر بتواجده في بيئة ودية لممارسة نشاطه، بالإضافة إلى توافر الفرص الاستثمارية.

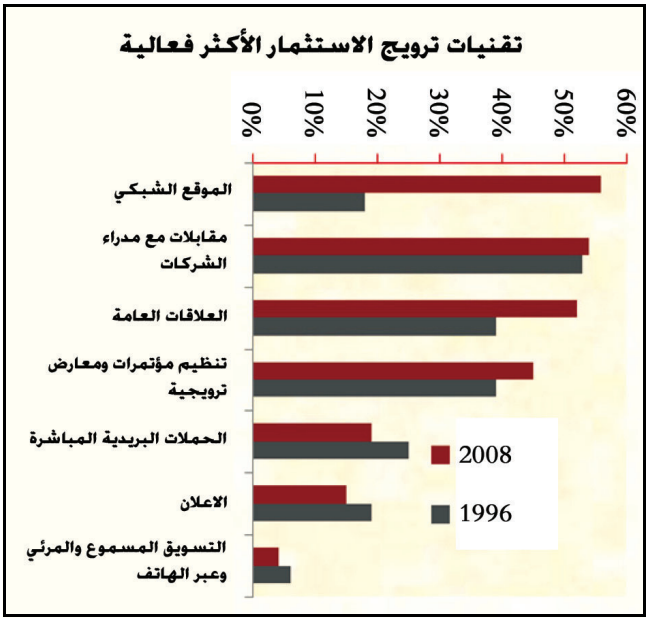

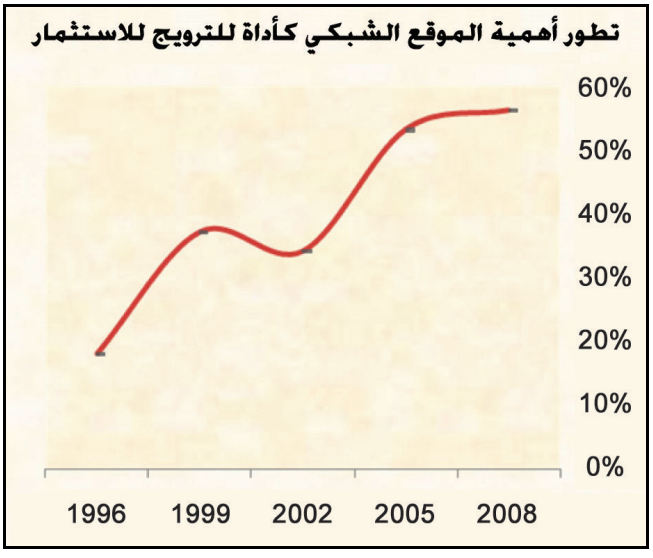

2- دراسة حديثة صادرة عن المكتب الدولي لاستشارات التنمية Development Counselors International (DCI)، أكدت أنه من المرجح أن يعتمد المستثمر المحتمل على مساعدة هيئة تشجيع الاستثمار في مجال ترشيح أفضل المواقع المتاحة لمشروعه الاستثماري. واستندت الدراسة إلى نتائج استبيان لعينة مكونة من 3591 شركة أمريكية (تفوق إيراداتها السنوية أكثر من 25 مليون دولار)، عكست تفضيل نحو 64% من هذه الشركات استخدام المواقع الشبكية لهيئات تشجيع الاستثمار حول العالم لأغراض البحث عن موقع المشروع واختيار الأنسب.

3- دراسة أخرى صادرة عام 2008 عن Global Partnership Initiative for Plant Breeding Capacity Building (GIPB) تعد الثانية ضمن سلسلة من الدراسات الاقتصادية وتهدف إلى تقييم قدرات هيئات تشجيع الاستثمار على الترويج الناجح للفرص الاستثمارية المتاحة في الاقتصادات التابعة لها، عبر مقارنة مستويات الأداء لهيئات تشجيع الاستثمار حول العالم خلال الفترة 2006-2008. وقد توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من الانتشار الواسع للمواقع الشبكية الترويجية لهيئات تشجيع الاستثمار في كل الدول تقريبا حول العالم، إلا أن معظم هذه الهيئات لا يزال غير قادر على توفير المعلومات الضرورية عن الفرص الاستثمارية المتاحة وكيفية التفاعل مع المستثمرين الأجانب. وهو ما يعكس مستويات أداء ضعيفة. فغالبا ما تتسم المعلومات الترويجية عن الدولة المضيفة للفرص الاستثمارية بالسطحية وعدم العمق وبما لا يساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف في اقتصادها. ويبدو أن وكالات ترويج الاستثمار حول العالم قد أدركت أهمية الترويج عبر شبكة المعلومات والاتصالات الدولية (الإنترنت)، ورصدت مخصصات في ميزانياتها لتطوير مواقعها الشبكية، لكنها لم تستثمر بالشكل الأمثل في مجال بناء قدرات ومهارات الكوادر العاملة بها بحيث تصبح قادرة على جمع وتوحيد المعلومات ذات الصلة للمستثمرين

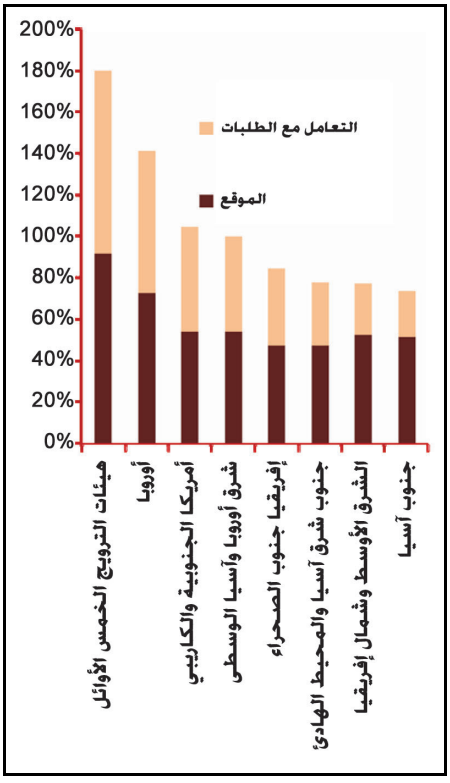

وتنفيذ مهام الترويج بمعدلات أداء مرتفعة.

4- دراسة المكتب الاستشاري لخدمات الاستثمار الأجنبي المباشر (فياس) Foreign Investment Advisory Services (FIAS) التابع للبنك الدولي التي استهدفت تقييم قدرة هيئات تشجيع الاستثمار في 181 دولة حول العالم على التجاوب مع طلبات المستثمر الأجنبي والرد على استفساراته واستيفاء رغباته واحتياجاته، وذلك من خلال تصور شجرة قرارات المستثمرين الأجانب. بالإضافة إلى قيام مستشارين مستقلين محايدين بتقييم المواقع الالكترونية لهيئات تشجيع الاستثمار على الانترنت وقدرتها على التعامل والرد على استفسارات ورغبات واحتياجات المستثمرين المحتملين في مشروعين، أحدهما لصناعة المشروبات والآخر لتطوير البرمجيات. وتوصلت الدراسة إلى أن 53 هيئة فقط من مجموع 181 من هيئات ترويج الاستثمار حول العالم قدمت ردا على الاستفسارات.

وبوجه عام، قدمت هيئات ترويج الاستثمار أداءاً أفضل في تطوير موقع الانترنت مقارنة بما قدمته في التعامل مع الاستفسارات والرد عليها، حيث بلغت نسبة تطوير الموقع الشبكي بالمتوسط ما نسبته 58% في هيئات تشجيع الاستثمار حول العالم، بينما اقتصرت نسبة الاهتمام بالتعامل مع استفسارات المستثمرين واستيفاءها على 28% فقط.

في ضوء استعراض احدث الدراسات ونتائجها يتضح أن ترويج القطر من خلال الموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار أصبح علماً يدرس خاصة فيما يتعلق بتصميم الموقع وتجهيز الكوادر التي تقف وراءه. ويوصي الخبراء قبل اتخاذ قرار بإنشاء موقع شبكي لهيئة تشجيع الاستثمار، أن يتم تحديد استراتيجية الإنترنت للهيئة والتي تشمل تحديد الأهداف، وتحديد الجمهور المستهدف، وتقييم احتياجات الموارد البشرية والمالية، ووضع خطة التنفيذ. وعند الانتهاء من إنشاء الموقع الشبكي وبدء العمل به يجب تسويقه من خلال تسجيله في محركات البحث الرئيسية، والدخول في ربط مشترك مع مواقع شبكية أخرى، واستخدام أنشطة العلاقات العامة وبناء قاعدة واسعة من زوار الموقع.

وفيما يلي توصيات الدراسات الحديثة فيما يتعلق بمواصفات الموقع الشبكي الأساسية وكيفية التعامل مع استفسارات المستثمر:

أولا: نقاط أساسية لموقع الانترنت:

1) **هندسة المعلومات** وتشمل: (سرعة الموقع، إمكانية فتح واستخدام الموقع من جميع أنحاء العالم، والتنظيم الهرمي للمعلومات).

2) **التصميم** ويشمل: (سهولة التصفح، استخدام درجات الألوان المناسبة والمحايدة، توفر المساعدات الملاحية وأهمية عدم الإطناب في النصوص).

3) **المحتوى** ويتضمن: (مراعاة اهتمامات المستثمر، توفير النبذ المختصرة، إتاحة المقارنات، والبيانات والإحصاءات، وآخر الأخبار وأهم الأحداث، نشر الشهادات والدراسات، توفير ملفات المعلومات الأساسية قابلة للتحميل، توفير معلومات كاملة عن كافة القطاعات الاقتصادية، وتقديم خدمة سريعة وسهلة للاتصال بالهيئة.

4) **فعالية الترويج** وتشمل: إمكانية العثور على الموقع الشبكي بسهولة، نجاح القائمين على الموقع الشبكي في إعداد توقعات صحيحة باحتياجات المستثمر.

ثانيا: نقاط أساسية للتعامل مع الاستفسارات والطلبات:

1) **التواجد الدائم والقدرة على التواصل** من خلال: توفير كافة المعلومات لأغراض الاتصال بمسئولي الهيئة، دعم وتسهيل سبل الاتصال والتواصل، والاستعداد التام للرد على كافة الاستفسارات والإجابة عن جميع التساؤلات.

2) **الاستجابة للطلبات والتعامل مع الاستفسارات** وذلك من خلال: الاستعداد التام للرد على كافة استفسارات المستثمر بفطنة وذكاء، وتصميم وفهم وتوزيع الأدوار المختلفة في التعامل.

3) **وضع خطة عمل تتضمن وصف دقيق لكيفية وطريقة الرد على الاستفسارات** مثل: تنظيم الردود بصورة تسهل إيجاد الإجابات لأسئلة المستثمر، تزويد المستثمر بمعلومات هامة وذات صلة بالمشروع، توفير ردود مختصرة تحقق الهدف من أقصر الطرق، وتوفير نبذ مختصرة للخدمات التي تهم المستثمر.

4) **خدمة العملاء ومتابعة المستثمر** من خلال: التأكيد على وصول المعلومات المطلوبة للمستثمر، متابعة المستثمر والتواصل معه وخاصة في حالة احتياجه لأية خدمات إضافية، الوقوف على الأسباب الحقيقية وراء انسحاب المستثمر والعدول عن فكرة تنفيذ المشروع أو الاستمرار فيه وذلك بغرض تحسين الأداء وضمان عدم تكرار ذلك مستقبلا.

الجديد على الموقع الشبكي للمؤسسة

استجابة لتزايد الاستفسارات عن الفرص الاستثمارية وقوانين الاستثمار وحوافزه وإحصاءات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل المستثمر العربي أو الأجنبي وكذلك من قبل الباحثين، وإدراكا لأهمية التواصل مع المستثمرين في المنطقة وحول العالم، استحدثت **المؤسسة** ثلاثة أجزاء جديدة باللغتين العربية والانجليزية ضمن موقعها الشبكي تحت بند **"البحوث والدراسات"** شملت: إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، الفرص الاستثمارية المتاحة حاليا في الدول العربية، إضافة إلى قوانين الاستثمار وحوافزه في الدول العربية. ويأتي ذلك في إطار خطة طويلة المدى لتطوير محتويات موقعها الشبكي بحيث يستطيع المستثمر متابعة هذه المعلومات وتطوراتها من خلال موقع شبكي واحد بدلا من التردد على العديد من المواقع الشبكية، وذلك على النحو التالي:

أولا: إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر بما يسمح لمستخدم موقع **المؤسسة** من الحصول على سلسلة زمنية سواء لكل دولة عربية على حده أو لإجمالي الدول العربية مرفقا بها الرسوم البيانية المتعلقة بهذه السلسلة. وقد تم تحميل البيانات التالية على موقع **المؤسسة** باللغتين العربية والانجليزية:

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة 1970–2007.
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية خلال الفترة 1970–2007.
- نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 1970–2007.
- نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970–2007.
- عدد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي المبرمة مع الدول العربية (تراكمي) خلال الفترة 1980 – 2007.
- عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية المبرمة مع الدول العربية (تراكمي) خلال الفترة 1980 – 2007.
- عدد صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود في الدول العربية (كبائع) خلال الفترة من 1987–2007.
- عدد صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود في الدول العربية (كمشتر) خلال الفترة من 1987–2007.
- قيمة صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود في الدول العربية (كبائع) خلال الفترة من 1987–2007.
- قيمة صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود في الدول العربية (كمشتر) خلال الفترة من 1987–2007.

ثانيا: تحميل الفرص الاستثمارية المتاحة لدى 14 دولة عربية من خلال ربط موقع المؤسسة برابط إلكتروني ضمن المواقع الالكترونية لهيئات تشجيع الاستثمار العربية التي يتوفر فيها هذه الميزة، شملت كل من **اليمن، مصر، السودان، سورية، السعودية، سلطنة عمان، تونس، لبنان، موريتانيا، جيبوتي، البحرين، المغرب، ليبيا والأردن باللغتين العربية والانجليزية**. وجاري حاليا استكمال الفرص الاستثمارية المتاحة لباقي الدول العربية في شكل أقراص مدمجة بغرض تحميلها على الموقع الشبكي للمؤسسة على أن يتم تحديثها بشكل دوري ومنتظم.

ثالثا: قوانين الاستثمار وحوافزها في الدول العربية بعدد من اللغات كما يلي:

قوانين وتشريعات الاستثمار في الدول العربية

الدولة\اللغة	فرنسية / French	إنجليزية / English	عربية / Arabic	Country/ Language
الجزائر	✓	✓		Algeria
بحرين			✓	Bahrain
جيبوتي	✓	✓	✓	Djibouti
مصر		✓	✓	Egypt
العراق		✓	✓	Iraq
الأردن		✓	✓	Jordan
الكويت		✓	✓	Kuwait
لبنان		✓	✓	Lebanon
ليبيا		✓	✓	Libya
موريتانيا	✓	✓		Mauritania
المغرب	✓	✓	✓	Morocco
عمان		✓	✓	Oman
فلسطين		✓	✓	Palestine
قطر		✓	✓	Qatar
السعودية		✓	✓	Saudi Arabia
السودان		✓	✓	Sudan
سورية		✓	✓	Syria
تونس	✓			Tunisia
الأمارات		✓		UAE
اليمن		✓	✓	Yemen

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر العربي البيني

ساهمت الأدبيات الاقتصادية الحديثة، وبالتحديد خلال الحقبتين الأخيرتين، في تحسين نظرية الجاذبية Gravity Theory سواء على المستوى النظري أو البحثي، بما يرجع جزئيا إلى التقدم في أساليب التحليل الإحصائي، حيث تم تحليل العديد من الموضوعات البحثية المختلفة مثل حركات الهجرة الدولية، التجارة الدولية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تطوير "قانون الجاذبية الأرضية لنيوتن" الذي ينص على أن قوة الجاذبية بين جسمين يعتمد طردياً على كتلتيهما وعكسياً على المسافة الفاصلة بينهما. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت تحديد وقياس محددات نمط التبادل التجاري الدولي بين الدول حول العالم كنتيجة طبيعية للنمو المتسارع في معدلات التجارة الدولية. وترجع أول محاولة لتطوير قانون نيوتن لأغراض تحليل التجارة الدولية إلى كل من تيمبرجن Timbergen (1962) ولينمان Linnemann (1966)، حيث أرجعا العوامل التي تقف وراء تدفق التجارة السلعية بين الدول حول العالم إلى كتلة النظام الاقتصادي للدول معبراً عنها بالناتج المحلي الإجمالي لكل دولة والمسافة فيما بين هذه الدول معبراً عنها بتكلفة نقل البضائع.

وفي نفس السياق، رصدت نشرة "**ضمان الاستثمار**" ورقة بحثية صادرة في فبراير 2009 عن "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر العربي البيني**"، أعدها الخبيران بلقاسم العباس ووليد عبد مولاه من المعهد العربي للتخطيط بالكويت، من خلال تطبيق نموذج قياسي لقوة الجاذبية Augmented Gravity Model يرصد العوامل ذات التأثير الايجابي أو السلبي في قدرة المنطقة العربية على تحفيز الاستثمارات المباشرة العربية للتدفق فيما بين 17 دولة عربية من خلال فحص واختبار علاقة العديد من المتغيرات بحجم هذه التدفقات البينية على مزيج من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية للفترة من 1998-2007 بغرض رصد الأثر الثابت وعبر الزمن، ومحاولة فهم دوافع الحكومات ورجال الأعمال العرب في الاستثمار داخل المنطقة، خصوصا وأن هناك حاجة لتقييم سلوك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة العربية، لاسيما وان نمط تدفقاته واتجاهاته الجغرافية داخل دول المنطقة تتسم بالتباين الشديد.

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى كونها ترصد وتحلل تدفقات الاستثمار المباشر العربي البيني في محاولة لرصد محدداته وتفسير الانخفاض النسبي لجاذبية المنطقة للاستثمارات المباشرة الأجنبية، وذلك من خلال حشد مجموعة كبيرة من المؤشرات كمتغيرات مفسرة تعكس جوانب مختلفة من بيئة الأعمال والاستثمار والمخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر، بما يمثل مجال يعانى من نقص الدراسات والأبحاث، حيث ركزت معظم الأوراق البحثية الأخرى على بحث تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو والتنمية الاقتصادية ولم تقدم خلاصات ونتائج واضحة المعالم.

وقد شملت قائمة المتغيرات ضمن النموذج القياسي: متغير تدفقات الاستثمار المباشر العربي البيني مؤخرا بفترة إبطاء سنة كمتغير تابع. وفي هذا الصدد، تشير البيانات إلى وجود 15 دولة عربية مضيفة للاستثمار المباشر العربي (الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تونس، الإمارات واليمن) و17 دول عربية مصدرة للاستثمار المباشر (كل الدول المضيفة بالإضافة إلى الكويت والعراق)، بما يتيح 2400 مشاهدة للدراسة.

أما قائمة المتغيرات المفسرة، فقد شملت: حرية الاستثمار (مؤشر فرعي لمؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن House of Fraser)، وكل من الاستقرار السياسي ومكافحة الفساد وجودة التشريعات للتعبير عن جودة الإطار المؤسسي (من مؤشرات الحوكمة الصادرة عن مجموعة البنك الدولي)، علاوة على مؤشرات الحرية الاقتصادية، الحرية المالية، حرية إدارة الموازنة العامة للدولة، حرية الأعمال، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، المؤشر الدولي للمخاطر القطرية الصادر عن مجموعة PRS، مؤشر البنية التحتية (وفقا لحسابات المؤلفين استنادا لـ 13 مؤشر فرعي من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي تتركز معظمها حول مؤشرات جاهزية البنية الرقمية وخطوط النقل الجوي والطرق المعبدة وغيرها)، البعد الجغرافي، الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، إجمالي حجم التجارة البينية، إضافة إلى قائمة من المتغيرات الأخرى الوهمية "الصورية" لرصد تأثير هذه المتغيرات على التدفقات الثنائية شملت: مجموعة دول الخليج كمصدر للاستثمار المباشر العربي البيني، اتفاقيات تشجيع الاستثمار الثنائية، اتفاقيات منع الازدواج الضريبي الثنائية، الاشتراك في الحدود الدولية، الاشتراك في اللغة الثانية (للتعبير عن الاشتراك في لغة الأعمال ونمط ولغة التشريعات المعمول بها).

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج نورد أهمها فيما يلي:

- متغير الناتج المحلي الإجمالي المعبر عن حجم السوق له تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار المباشر العربي البيني.
- متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعبر عن حجم السوق والقوة الشرائية للسكان من جهة وتكلفة العمالة من جهة أخرى يختلف تأثيره بحسب طبيعة الدولة وعما إذا كانت مصدرة أم مضيفة للاستثمار، حيث يؤثر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بصورة سلبية على تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة وإيجابية على التدفقات الصادرة بما يشير إلى وجود علاقة موجبة مع إجمالي القوة الشرائية وعلاقة سالبة مع متوسط القوة الشرائية للدول المضيفة. وهو ما يؤكده نمط البيانات حيث تتركز التدفقات الصادرة من الدول الأغنى ذات عدد السكان الأقل وهي دول مجلس التعاون الخليجي التي تستقبل في نفس الوقت أقل هذه التدفقات باستثناء السعودية .

- متغير معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المضيفة له تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار المباشر العربي البيني، وهي نتيجة غير متوقعة ومخالفة للنظريات الاقتصادية وترجعها الدراسة إلى اتجاه المستثمر العربي لاقتناص الفرص الجيدة في القطاعات ذات الربحية المرتفعة التي أتاحتها الموجة الأخيرة من برامج الخصخصة في المنطقة.
- متغيرات القرب الجغرافي وتقاسم الحدود البرية وبيئة ممارسة الأعمال تنعكس إيجابا على الاستثمار المباشر العربي البيني لارتباطها أيضا بالتجارة، أي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية من المحتمل أن تكون أكبر بين الدول المتجاورة المشتركة في الحدود، يدعمه حجم كبير من التبادل التجاري وعلاقات تجارية راسخة عبر الزمن. وفي هذا الصدد، تشير النتائج إلى تأثير إجمالي التجارة البينية العربية (مجموع الصادرات والواردات) ايجابيا على تدفقات الاستثمار العربي البيني بغض النظر عن اتجاه التجارة أو كونها تمثل صادرات أم واردات للدول المضيفة للاستثمار.
- إن الاختلاف في اللغة الثانية فيما بين الدول العربية التي تتقاسم نفس التاريخ الاستعماري وبالتالي نفس نمط ولغة الأعمال والتشريعات يعتبر متغير لا يقف عائقا في سبيل التدفق البيني للاستثمار المباشر بين تلك الدول .
- متغير البنية التحتية من المفترض أن يرتبط إيجابا بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والثنائية، إلا انه وفى بعض الحالات تذهب التدفقات الاستثمارية للدول ذات البنية التحتية الضعيفة ويعكس ذلك حقيقة أن أكثر الفرص الاستثمارية تتواجد في الدول التي تحتاج لرفع مستوى بنيتها التحتية، وهو ما يفسر تركز معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة في مجال الخدمات والاتصالات والعقارات .
- إن متغير الدول الخليجية كمصدر للاستثمارات العربية البينية بمعنويته الإحصائية المرتفعة وإشارته الموجبة يدل على أن مجموعة مجلس التعاون الخليجي تمثل أكبر مصادر الاستثمار العربي البيني.
- إن إبرام الاتفاقيات الثنائية لتشجيع الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي، رغم أهميتها إلا أنها ليست مؤثرة في تعزيز تدفقات الاستثمار المباشر البيني العربي، خصوصا في ظل إشاراتهما السالبتين وضعف المعنوية الإحصائية لمتغير اتفاقيات منع الازدواج الضريبي الثنائية .
- إن حرية الاستثمار تشجع تدفقات الاستثمار المباشر العربي البيني على الرغم من أن جوانب أخرى من الحرية الاقتصادية تؤثر سلبا على تلك التدفقات.
- إن الدول التي تعاني من ترتيب متدني في مؤشر المخاطر القطرية الدولي، الاستقرار السياسي، ضعف الأطر التنظيمية والتشريعات ومكافحة الفساد تجذب بطبيعة الحال مستويات أقل من تدفقات الاستثمار المباشر العربي البيني، بما يسلط الضوء على ضرورة تحسين بيئة ممارسة الأعمال التجارية، ومكافحة الفساد وتقليل المخاطر السيادية، رغم وجود استثناءات راجعة ربما لعلاقة مباشرة للمستثمرين العرب مع جهات حكومية أو مع السلطات السياسية.
- انحياز المستثمر العربي للاستثمار في المنطقة العربية رغم أن المنطقة مصنفة كمنطقة مرتفعة المخاطر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي يشير إلى احتمال معرفة المستثمر العربي للمنطقة بشكل أفضل ومن ثم يقوم بتقييم المخاطر بشكل مختلف.

توصيات الدراسة:

- تعزيز الجهود المبذولة في بعض الدول العربية لتهيئة بيئة ممارسة الأعمال بما يهدف إلى تعزيز جاذبيتها، خصوصا وان رؤوس الأموال العالمية تعتبر المنطقة العربية ضمن المناطق مرتفعة المخاطر، وتتسم بيئة أعمالها بالجمود نسبيا مع بطء وتيرة الإصلاح، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ برامج التحول للملكية الخاصة (الخصخصة).
- ضرورة استغلال مجموعة عوامل قد تشجع عودة المزيد من التدفقات ومنها: الصدمة النفطية المواتية الأخيرة وانخفاض أسعار الفائدة في الأسواق العالمية، والتقلبات الشديدة في أسواق الأسهم وكذلك ارتفاع إجراءات الرقابة على تدفق الأموال لأغراض مكافحة ما يسمى بالإرهاب العالمي.
- مواصلة تنفيذ سياسات الإصلاح التي تهدف إلى تسريع النمو وتنويع الاقتصاد وتعزيز قاعدة الصادرات عن طريق تشجيع المزيد من الاستثمارات الخاصة، سواء على الصعيد المحلي أو الأجنبي، خصوصا وان معظمها تواجه تحديات التنمية التي بلغت ذروتها في استمرار ارتفاع معدلات البطالة وعدم استقرار النمو الاقتصادي .
- بذل المزيد من الجهود لمكافحة الفساد، والحد من مخاطر الاستثمار في بعض الدول العربية، فضلا عن تعميق التعاون لتعزيز جاذبية الدول العربية في أعين المستثمرين العرب والأجانب .
- دعم الاتجاه الجديد الذي بدأته بعض الدول العربية نحو زيادة الاستثمار بشكل مكثف في باقي الدول العربية بما يعود بالعديد من المنافع على الدول العربية المضيفة التي تعاني من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وذلك رغم عدم جاذبية تلك الدول من وجهة نظر المستثمر الأجنبي .
- ضرورة الاستفادة من تجربة أوروبا الشرقية في مجال تشجيع الاستثمار البيني وتنقيح التشريعات وتطوير العلاقات الدبلوماسية كوسيلة لتذليل معوقات وعقبات جذب المزيد من الاستثمارات المباشرة البينية .
- الإسراع في تحسين مستوى كفاءة البنية التحتية بل واستخدام مشروعاتها كوسيلة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص عبر نظام (البناء–التشغيل–تحويل الملكية).
- الإسراع في معالجة قضايا ضعف الإطار التنظيمي، والفساد، وانخفاض مستوى الاستقرار السياسي التي تقف وراء تردد المستثمر الأجنبي على الرغم من توفر الفرص الاستثمارية المتاحة في المنطقة.

مؤشر جاهزية البنية الرقمية 2009

منذ بدء صدور التقرير الدولي لتقنية المعلومات The Global Information Technology Report، عام 2001، عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum، برزت أهميته كأداة تقييس قيمة ومميزة، يتم من خلالها تحديد نقاط قوة وضعف الدول في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات Information and Communication Technologies، وكذلك تقييم مدى تقدمها في هذا الاتجاه.

يسلط التقرير الضوء على الدور الأساسي والهام الذي يلعبه تطبيق هذه التقنيات وتطويرها، كمحفز للنمو والازدهار الاقتصادي. كما يشير إلى الرابط بين مستوى الجاهزية الرقمية ومستوى التنافسية العالمية، ويسعى للكشف عن المعوقات التي تمنع الحكومات، والأفراد، وقطاع الأعمال، من الحصول على الفائدة القصوى من هذه التقنيات، بعد أن بات من الواضح أن تأثيرها لم يعد مقتصرا على الناحية الاقتصادية، بل تعداها ليشمل النواحي السياسية والاجتماعية للمجتمع. إذ ان انتشار الهواتف النقالة على سبيل المثال قد أحدث اختلافا كبيرا بالنسبة للمجتمعات الريفية النائية، بعد أن توافرت لها وسيلة سهلة ومتدنية التكلفة نسبيا، للنفاذ إلى الأسواق. وبالمثل، ساعد انتشار الانترنت وأجهزة الكمبيوتر، بأسعار معقولة، على تغيير أسلوب التعليم تغييرا جذريا في عدد من الدول، وتوافرت العديد من المصادر العملية والمدعمة، وأصبح من اليسير إرساء علاقات التعاون وتبادل المعلومات، ناهيك عن تأثير هذه التقنيات في تحفيز القدرة على الإبداع والابتكار. ويمكن القول أن صانعي القرار ورجال الاقتصاد أصبحوا مدركين، اليوم أكثر من أي وقت مضى، مدى الحاجة لإيجاد بيئة تدعم تبني هذه التقنيات ونشر منافعها في كافة قطاعات المجتمع.

ويصدر **مؤشر جاهزية البنية الرقمية** Network Readiness Index (NRI) ضمن **التقرير الدولي لتقنية المعلومات**، ويقيس مدى جاهزية الدولة للمساهمة وللاستفادة من التطورات المستمرة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من خلال نحو 68 مؤشر فرعي منها 27 مؤشر أي بنسبة 40% بيانات كمية وباقي المؤشرات نوعية تعتمد على مسح أراء الخبراء في الدول التي شملها التقرير، وقد امتد الغطاء الجغرافي للمؤشر للعام 2009، بدخول 7 دول جديدة فيه (بروناي، ساحل العاج، غانا، مونتنيجرو، صربيا، مالاوي، تيمور الشرقية) ليشمل 134 دولة منها (14) دول عربية، مقارنة بـ127 دولة عام 2008. ويتكون مؤشر NRI من ثلاثة مؤشرات فرعية تتمثل في: بيئة تقنيات المعلومات والاتصالات التي تهيئها الدولة أو مجتمع ما، مدى جاهزية الشرائح الرئيسية التي تشمل (الأفراد، رجال الأعمال والحكومات)، ومدى استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات من قبل هذه الشرائح.

وضع الدول العربية في المؤشر

حافظت الإمارات على تصدرها المؤشر عربيا بتحسن رصيدها لهذا العام ليبلغ 4.76 نقطة وترتيبها مركزين ليصل إلى الترتيب (27) عالميا، تلتها قطر التي قفزت أربعة مراكز بتحسن رصيدها خلال العام المنصرم إلى 4.68 نقطة، لتصل إلى الترتيب (29) عالميا، أما البحرين فقد قفزت 8 مراكز بتحسن رصيدها إلى 4.38 نقطة لتحتل المركز الثالث عربيا و (37) عالميا.

أما تونس، فعلى الرغم من تحسن رصيدها – بدرجة محدودة للغاية – إلا أن ترتيبها تراجع إلى (38) عالميا لكنها ظلت متقدمة وبفارق ملحوظ على دول المغرب العربي أو دول الشمال الأفريقي العربية. وتحسن ترتيب السعودية بثماني مراكز لتقفز إلى الترتيب (40)، والأردن بثلاثة مراكز لتصل إلى (44)، وكذلك سلطنة عمان لتحقق المركز (50)، وبينما تراجع ترتيب الكويت بخمسة مراكز لتحتل الترتيب (57) نتيجة تدهور رصيدها، تراجع ترتيب مصر 13 مركزاً إلى (76) رغم تحسن رصيدها. وفي حين تحسن ترتيب ليبيا التي شملها التقرير منذ العام الماضي 4 مراكز لتصل إلى (101) نتيجة لتحسن ملحوظ في رصيدها، تراجع في المقابل ترتيب كل من المغرب والجزائر وموريتانيا إلى المراكز (86)، (108) و(109) على التوالي. ويلاحظ أن سورية حققت أكبر قفزة على مستوى المنطقة العربية، حيث قفزت 16 مركزاً لتصل إلى الترتيب (94) عالميا. وبالمقارنة مع عام 2007/2008، يلاحظ تحسن الترتيب العالمي لـ 8 دول عربية (الإمارات، قطر، البحرين، السعودية والأردن، سلطنة عمان، سورية، ليبيا)، وفي المقابل تراجع الترتيب العالمي لـ 6 دول عربية (تونس، الكويت، مصر، المغرب، الجزائر وموريتانيا).

مؤشر جاهزية البنية الرقمية 2009/2008

الدولة	الترتيب عربيا	الترتيب عالميا		الرصيد		التغير في الترتيب
		2008-2007	2009-2008	2008-2007	2009-2008	
الإمارات	1	29	27	4.55	4.76	↑
قطر	2	32	29	4.42	4.68	↑
البحرين	3	45	37	4.13	4.38	↑
تونس	4	35	38	4.33	4.34	↓
السعودية	5	48	40	4.07	4.28	↑
الأردن	6	47	44	4.08	4.19	↑
سلطنة عمان	7	53	50	3.97	4.08	↑
الكويت	8	52	57	4.01	3.98	↓
مصر	9	63	76	3.74	3.76	↓
المغرب	10	74	86	3.67	3.59	↓
سورية	11	110	94	3.06	3.41	↑
ليبيا	12	105	101	3.10	3.28	↑
الجزائر	13	88	108	3.38	3.14	↓
موريتانيا	14	97	109	3.21	3.12	↓

المصدر: www.weforum.org

مؤشرات

مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع لبدء النشاط

يتكون مؤشر مرونة الإجراءات المطلوبة لتأسيس الكيان القانوني لبدء وممارسة الأعمال (أول خطوة عند اتخاذ قرار الاستثمار) من أربعة مؤشرات فرعية. وفي كل حالة من تلك الحالات فإن ارتفاع المؤشر يعبر عن صعوبة بدء وتأسيس الأعمال مما يعني إن المستثمر يواجه العديد من المعوقات والقيود المفروضة مثل التكلفة والتأخير والتعقيدات الإجرائية. ويشير ذلك بدوره إلى أن عدد قليل من المستثمرين سوف يتمكنوا من تنفيذ هذه الإجراءات والمتطلبات وتحمل تلك التكاليف وتتمثل هذه المؤشرات في الآتي:

1- عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة.

2- الفترة الزمنية اللازمة لانجاز هذه الإجراءات.

3- تكلفة إنجاز هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المعني.

4- الحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة (والمطلوب إيداعه في حساب مصرفي لدى أحد المصارف المعتمدة) كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المعني.

كيف يقرأ المستثمر، الذي يرغب استثمار أمواله في المنطقة العربية، المؤشرات المدرجة في هذا الجدول؟

يقرأ المستثمر هذا الجدول كما يلي: أتوقع المرور بسلسلة من الإجراءات تصل بالمتوسط إلى 9 إجراءات بين المؤسسات الحكومية المختلفة (أفضل من 10 إجراءات في كل من إقليم إفريقيا جنوب الصحراء ودول أمريكا الجنوبية والكاريبي لكنه في نفس الوقت أسوأ من عدد الإجراءات في باقي الأقاليم الاقتصادية المعروضة)، تستغرق فترة زمنية تصل في المتوسط إلى 22 يوما بتكلفة تقدر بنسبة 45% من نصيب المواطن العربي من الناتج المحلي الإجمالي (تكلفة مرتفعة نسبيا مقارنة بباقي الأقاليم الاقتصادية باستثناء إقليم أفريقيا جنوب الصحراء)، على أنه يجب على المستثمر تحويل وإيداع على الأقل مبلغ من المال يمثل رأس مال الشركة المراد تأسيسها بما نسبة 354% من نصيب المواطن العربي من الناتج المحلي الإجمالي. وذلك مقارنة بما نسبته 173% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، 19.7% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 3.4% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

وبمقارنة المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر عدد الإجراءات المطلوبة لتأسيس الكيان القانوني لبدء وممارسة الأعمال داخل المنطقة العربية خلال الفترة 2004-2009، يمكن تسليط الضوء على المجالات التي شملتها الإصلاحات وتلك التي لم تشملها الإصلاحات وكذلك تلك التي شهدت تدهورا خلال الفترة المعروضة في كل دولة عربية على حده.

وفي هذا الصدد، يشير مؤشري عدد الإجراءات، والوقت المستغرق لانجازها بالأيام في

الإقليم الاقتصادي	الإجراءات	الوقت المستغرق	التكلفة (متوسط نصيب الفرد من الناتج)	الحد الأدنى لرأس المال (متوسط نصيب الفرد من الناتج)
	عدد	أيام	%	%
دول شرق آسيا والمحيط الهادئ	8.6	44.2	32.3	37.3
دول شرق أوروبا ووسط آسيا	7.7	22.6	8.6	36
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	9.7	64.5	39.1	3.4
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	8.4	23.5	41	331.4
منها: الدول العربية	8.7	22.3	44.9	353.6
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	5.8	13.4	4.9	19.7
جنوب آسيا	7.4	32.5	31.9	0.6
أفريقيا جنوب الصحراء	10.2	47.8	111.2	173.4

المصدر: الموقع الشبكي لمؤشر سهولة أداء الأعمال – بيئة الأعمال 2009– www.doingbusiness.org

مؤشر عدد الإجراءات						
الدول	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الأردن	14	11	11	11	10	10
الإمارات	8	8	8	8	8	8
البحرين	..	..	..	..	7	7
الجزائر	14	14	14	14	14	14
السعودية	13	13	13	13	7	7
السودان	..	..	10	10	10	10
العراق	..	..	11	11	11	11
الكويت	13	13	13	13	13	13
المغرب	11	6	6	6	6	6
اليمن	12	12	12	12	12	7
تونس	10	10	10	10	10	10
جيبوتي	..	..	..	11	11	11
سورية	12	12	12	12	13	8
عمان	10	10	10	10	10	7
فلسطين	..	..	12	12	12	11
قطر	..	..	..	..	6	6
لبنان	6	6	6	6	6	5
مصر	13	13	10	10	7	6
موريتانيا	11	11	11	11	11	9
المتوسط	11.3	10.7	10.6	10.7	9.7	8.7

الوقت المستغرق لانجاز الإجراءات (بالأيام)						
الدول	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الأردن	81	28	18	18	14	14
الإمارات	17	17	17	17	17	17
البحرين	..	..	..	..	9	9
الجزائر	24	24	24	24	24	24
السعودية	71	71	64	39	15	12
السودان	..	..	39	39	39	39
العراق	..	..	77	77	77	77
الكويت	35	35	35	35	35	35
المغرب	36	12	12	12	12	12
اليمن	72	63	63	63	63	13
تونس	11	11	11	11	11	11
جيبوتي	..	..	..	37	37	37
سورية	43	43	43	43	43	17
عمان	35	35	35	35	35	14
فلسطين	..	..	93	93	92	49
قطر	..	..	..	..	6	6
لبنان	46	46	46	46	46	11
مصر	37	37	22	19	9	7
موريتانيا	82	82	82	82	65	19
المتوسط	45.4	38.8	42.6	40.6	34.2	22.3

الجدولين المعروضين أعلاه إلى قيام معظم الدول العربية بانتهاج إصلاحات في مجال تخفيض عدد الإجراءات باستثناء الدول غير المظللة حيث يلاحظ ثبات عدد الإجراءات والأيام خلال فترة العرض. وقد انعكس ثبات عدد الإجراءات والوقت اللازم لانجازها في تراجع الترتيب العالمي للدول التي لم تنتهج إصلاحات خلال الفترة فيما يتعلق بالمؤشرين المذكورين.

مؤشر عدد إجراءات تأسيس الكيان القانوني لشركة جديدة:

تراوح مؤشر عدد الإجراءات للعام 2009 عالميا ما بين إجراء واحد فقط في كل من نيوزلندا وكندا، و20 إجراء في غينيا الاستوائية، وعربيا مابين 5 إجراءات في لبنان،

مؤشر عدد الإجراءات

2009			
الأقل عددا		الأكثر عددا	
لبنان	5	جيبوتي	11
مصر	6	العراق	11
المغرب	6	فلسطين	11
قطر	6	الكويت	13
البحرين	7	الجزائر	14
اليمن	7		
السعودية	7		
سلطنة عمان	7		

المصدر: تقرير البنك الدولي- بيئة أداء الأعمال في الدول العربية 2009.

و14 إجراء في الجزائر. وبينما يعد إجراء واحد فقط كاف لتأسيس شركة جديدة في كل من كندا ونيوزلندا، تكتفي استراليا بإجراءين احدهما للإخطار بوجود الكيان القانوني للشركة والأخر للحصول على البطاقة الضريبية ورقم التأمينات الاجتماعية. وتأتي لبنان في المقدمة بـ 5 إجراءات فقط تليها كل من مصر والمغرب وقطر بـ 6 إجراءات ثم البحرين واليمن والسعودية وسلطنة عمان بـ 7 إجراءات. ومن المفهوم أنه كلما زادت فترات التأخير والتعطيل، زادت الفرص المتاحة للبيروقراطية التي تنمى أساليب الفساد ودفع الرشاوى.

مؤشر الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز إجراءات تأسيس شركة جديدة

مؤشر الفترة اللازمة لإنجاز الإجراءات (أيام)

2009			
الأقصر وقتا		الأطول وقتا	
قطر	6	الكويت	35
مصر	7	جيبوتي	37
البحرين	9	السودان	39
لبنان	11	فلسطين	49
تونس	11	العراق	77

المصدر: تقرير البنك الدولي- بيئة أداء الأعمال في الدول العربية 2009

تراوح مؤشر الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز الإجراءات للعام 2009 عالميا ما بين يوم واحد في نيوزلندا، 694 يوما المسجلة في سورينام، وعربيا ما بين 6 أيام في قطر، 77 يوما في العراق. وتأتي كل من قطر ومصر في المركزين 12، 15 عالميا تليهما البحرين بـ 9 أيام ثم لبنان وتونس ولكل منهما 11 يوما.

مؤشر التكلفة اللازمة لإنجاز إجراءات تأسيس شركة جديدة

مؤشر التكلفة كنسبة من نصيب الفرد من الناتج %

2009			
الأقل تكلفة		الأكثر تكلفة	
البحرين	0.6	لبنان	87.5
الكويت	1.3	اليمن	93.0
سلطنة عمان	3.6	العراق	150.7
تونس	7.9	جيبوتي	200.2
قطر	9.1		

المصدر: تقرير البنك الدولي- بيئة أداء الأعمال في الدول العربية 2009.

تراوح المؤشر للعام 2009 عالميا ما بين صفر% المسجلة للدنمارك، 435.4% المسجلة في الكنغو الديمقراطية، وعربيا ما بين 0.6% المسجلة للبحرين، 200.2% المسجلة لجيبوتي. وبينما تصدرت البحرين الدول العربية وحلت في الترتيب السادس عالميا ضمن تصنيف المجموعة الأفضل على المستوى العالمي، جاءت الكويت في الترتيب الثاني عربيا والسادس عشر عالميا أي ضمن تصنيف الدول العشرين الأفضل على المستوى العالمي. وتلت الكويت كل من سلطنة عمان بنسبة تكلفة بلغت 3.6% ثم تونس بنحو 7.9% ثم قطر بنسبة 9.1%.

ومن المفهوم أن التكلفة الإدارية الرسمية لإنجاز الإجراءات والحصول على الترخيص لا تكفل تحقيق الكفاءة والفعالية للاستثمار. ويتضح من مؤشر التكلفة أن هناك ارتباط وثيق فيما بين طول الفترة الزمنية لبدء الأعمال والتكلفة التي يتحملها المستثمر حيث تشير بيانات تقرير البنك الدولي للعام 2009 إلى أن 6 دول من أصل عشر دول صاحبة أقصر الفترات الزمنية لتسجيل الشركات الجديدة تتطلب أقل التكلفة عالمياً. ومن ناحية أخرى فإن 7 دول من أصل 20 دولة صاحبة أعلى تكاليف عالمياً تتطلب فترات طويلة لإنجاز إجراءات التأسيس، وتتركز معظم هذه الدول في أفريقيا حيث تصل تلك التكلفة بالمتوسط إلى 111% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

مؤشر التكلفة كنسبة من نصيب الفرد من الناتج %

الدول	2004	2005	2006	2007	2008	2009
البحرين	..	..	..	..	0.7	0.6
الكويت	2.0	2.4	2.2	1.6	1.6	1.3
عمان	4.9	4.9	4.8	4.5	4.3	3.6
تونس	11.9	11.1	10.0	9.3	8.3	7.9
قطر	..	..	..	..	10.6	9.1
المغرب	26.6	13.7	13.4	12.7	11.5	10.2
الجزائر	16.3	14.6	12.4	13.4	13.2	10.8
الإمارات	32.8	31.3	31.3	25.4	26.7	13.4
السعودية	67.2	67.3	68.5	58.6	32.3	14.9
سورية	34.5	34.2	34.5	21.1	55.7	18.2
مصر	65.6	63.0	104.9	68.8	28.6	18.3
موريتانيا	141.4	140.8	143.6	121.6	56.2	33.9
السودان	..	..	68.1	58.6	57.9	50.8
الأردن	104.1	102.1	85.5	73.0	66.2	60.4
فلسطين	..	..	82.7	108.7	96.6	69.1
لبنان	129.7	129.1	108.4	90.9	94.1	87.5
اليمن	257.0	269.3	240.2	228.0	178.8	93.0
العراق	..	..	43.4	65.9	93.5	150.7
جيبوتي	..	..	..	222.0	206.6	200.2
المتوسط	**68.8**	**68.0**	**65.9**	**69.7**	**54.9**	**44.9**

مؤشر الحد الأدنى لرأس المال المطلوب قانونا لتأسيس شركة جديدة:

أما بالنسبة لمؤشر الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لتأسيس شركة جديدة، فقد تراوح المؤشر كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2009 عالميا فيما بين صفر% في 77 دولة حول العالم يأتي من ضمنها كل من السعودية وتونس والسودان

مؤشر الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس شركة كنسبة من نصيب الفرد من الناتج %

2009			
الأقل تكلفة		الأكثر تكلفة	
السعودية	0.0	الإمارات	311.9
السودان	0.0	موريتانيا	422.6
تونس	0.0	عمان	461.2
اليمن	0.0	جيبوتي	514.0
مصر	2.0	سورية	4353.8

المصدر: تقرير البنك الدولي- بيئة أداء الأعمال في الدول العربية 2009

واليمن، و4353.8% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سورية. وقد سجل متوسط المؤشر عربيا مستويات مرتفعة مقارنة بالنسب السائدة في الأقاليم الاقتصادية حول العالم بما يشير إلى أن المنطقة العربية تتطلب حد أدني مرتفع نسبيا لرأس المال اللازم لتأسيس شركة جديدة، إلا أن متوسط المؤشر للمنطقة العربية تحسن من 1060.4% عام 2004 إلى 353.6% للعام 2009. ويأتي ذلك كمحصلة لتخفيض أو إلغاء بعض الدول العربية الحد الأدنى المطلوب قانونا لرأس المال من جهة، وتحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مقام النسبة) في باقي الدول التي لم تنتهج أية إصلاحات في هذا الشأن، من جهة أخرى.

المؤشر المركب لتأسيس شركة جديدة:

وفيما يتعلق بالمؤشر الكلي لتأسيس شركة جديدة الذي يضم المؤشرات الفرعية الأربعة المذكورة سلفا، يشير الجدول التالي إلى تصدر السعودية المؤشر عربيا بالترتيب 28 عالميا تليها تونس (37)، مصر (41)، البحرين (49)، اليمن (50)، ثم قطر (57). وفي حين تحسن الترتيب العالمي لعشرة دول عربية شملت: السعودية، تونس، مصر، اليمن، عمان، لبنان، سورية، الأردن، موريتانيا، فلسطين، يلاحظ تأخر الترتيب العالمي لباقي الدول العربية.

وتشير البيانات إلى أن مؤشرات مجموعة الدول العربية سواء بمقارنتها بمؤشرات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أو دول أفريقيا جنوب الصحراء، مرتفعة نسبيا وخاصة فيما يتعلق بمؤشر الحد الأدنى لرأس المال المطلوب قانونا لتأسيس شركة جديدة، بما يلقي الضوء على اقتراح إجراء إصلاحات فيما يتعلق بكافة المؤشرات الفرعية المعروضة. وتشير بيانات المؤشرات إلى أن المشاكل تتركز في: **"المرور بعدد من الإجراءات المنفصلة وما يصاحب ذلك من التقدم لأكثر من جهة حكومية"**، **"طول الفترة اللازمة لإنجاز الإجراءات وبدء الأعمال"**.

أسباب الاهتمام بإصلاح وتسهيل إنجاز إجراءات تأسيس المشاريع والشركات:

- إن بطء الإجراءات وارتفاع تكلفتها ربما يجبر المستثمر على الاستثمار في القطاع غير الرسمي ومن ثم تهدر منافع عدة مرتقبة جراء سن القوانين، حيث تفقد الحكومة الإيرادات الضريبية لهذا المشروع، ويفقد العمال مزايا التأمين الصحي والاجتماعي، فضلا عن أن المنتج يكون غير خاضع لمعايير الجودة، ويفقد المشروع فرصة الحصول على الائتمان المصرفي أو اللجوء إلى القضاء لحل المنازعات.

الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس شركة كنسبة من دخل للفرد من الناتج %

الدول	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السعودية	1,549.5	1,549.5	1,236.9	1,057.5	0.0	0.0
السودان	..	..	0.0	0.0	0.0	0.0
تونس	343.8	327.3	29.8	28.3	25.3	0.0
اليمن	1,723.4	1,561.1	2,703.2	2,565.7	2,003.2	0.0
مصر	855.4	815.6	739.8	694.7	12.9	2.0
الأردن	1,175.9	1,147.7	1,011.6	864.4	795.4	24.2
الجزائر	73.2	65.5	55.1	46.0	45.2	36.6
المغرب	760.7	718.6	700.3	66.7	59.8	52.3
فلسطين	..	..	845.9	75.6	63.0	56.1
لبنان	81.9	82.3	68.5	56.5	60.4	57.0
العراق	..	..	31.6	57.1	65.4	59.1
قطر	..	..	..	..	87.3	75.4
الكويت	148.5	148.5	133.8	100.8	99.9	81.7
البحرين	..	..	..	..	255.9	210.1
الإمارات	437.4	416.9	416.9	338.2	312.4	311.9
موريتانيا	858.7	858.1	877.5	632.0	503.1	422.6
عمان	667.1	667.1	648.9	564.5	541.8	461.2
جيبوتي	..	..	..	571.4	530.8	514.0
سورية	5,109.4	5,053.9	5,111.9	4,233.5	3,673.3	4,353.8
المتوسط	1060.4	1031.7	913.2	703.1	480.8	353.6

الترتيب العالمي لمؤشر تأسيس شركة جديدة		
الدولة	2008	2009
السعودية	38	28
تونس	68	37
مصر	55	41
البحرين	45	49
اليمن	178	50
قطر	47	57
المغرب	54	62
عمان	120	76
لبنان	136	98
السودان	99	107
الإمارات	105	113
سورية	171	124
الأردن	137	131
الكويت	125	134
الجزائر	133	141
موريتانيا	169	143
فلسطين	172	166
جيبوتي	168	173
العراق	166	175

- ارتفاع معدل نمو قطاع الأعمال الرسمي في ظل تبسيط الإجراءات والقوانين. وهو ما تشير إليه تجارب الإصلاح حيث تضاعفت معدلات تسجيل الشركات الجديدة في الدول التي انتهجت إصلاحات خلال فترة العرض فيما يتعلق بمؤشر إجراءات بدء الأعمال.
- وما لا شك فيه إن اتجاه شركات الأعمال إلى القطاع الرسمي يحقق فائدتين اقتصاديتين:

– أولهما: أن عمل تلك الشركات يكون غير مهددا من هيئات الرقابة الحكومية ومن ثم تسعى دائما إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة وصولا إلى الحجم الأمثل والفعال للمشروع. وتشير نتائج دراسات تقرير البنك الدولي إلى أن شركات القطاع غير الرسمي تنتج بنحو 40% أقل من شركات القطاع الرسمي.

– ثانيهما: انتظام شركات الأعمال المسجلة في سداد حصصها الضريبية وبما يصب في زيادة الإيرادات الحكومية وبالتالي تخفيض معدلات الضريبة المفروضة على تلك الشركات. وجدير بالذكر أن الفائدة الثانية تتعاظم إذا ما صاحب إصلاح إجراءات التسجيل لشركات الأعمال إصلاحات في السياسة الضريبية وقانون العمل بما يشجع الشركات على الإفصاح الكامل عن حجم مبيعاتها وحجم العمالة لديها. ومن ثم تتمكن الحكومات من تخفيض أعباء الضرائب على جميع الشركات، ومن ثم يتوفر للشركات الحافز نحو زيادة إنتاجها.

– مساندة سياسة تحرير التجارة الخارجية في تحقيق هدف المشاركة في النمو الاقتصادي، حيث تهدف التجارة الخارجية إلى تقوية معدلات النمو من خلال تخصيص أكثر كفاءة للموارد إلا أن ذلك يتطلب مرونة سوق العمل وسهولة إجراءات بدء الأعمال.

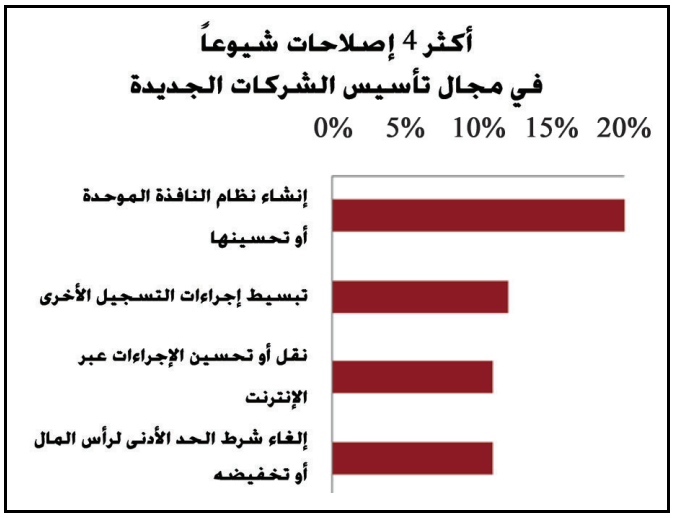

توصيات الإصلاح والتجارب الدولية:

1- تطبيق نظام النافذة الموحدة: ويقصد بها إنشاء مكاتب أو نقاط معاونة تحت مظلة جهة وحيدة يتم تفويضها في إنجاز الإجراءات المطلوبة للمستثمرين على أن يراعى إنشاء مكاتب تمثيل الوزارات والجهات الحكومية المعنية داخل هذه المراكز. وقد أدت هذه الخطوة الإصلاحية إلى اختصار الوقت إلى النصف تقريبا مقارنة بالدول التي لم تنتهج أسلوب النافذة الموحدة .

2- تبسيط إجراءات التسجيل الأخرى مثل تجنب اللجوء إلى النظام القضائي والمحاكم فيما يتعلق بتوثيق واعتماد الشهادات المطلوبة لتأسيس شركة جديدة تجنباً لعدم زيادة تكلفة إنجاز الإجراءات والوقت المستغرق لذلك.

3- إدخال النظام الإلكتروني لتسجيل الشركات الجديدة باستخدام شبكة الإنترنت، حيث تتبع هذا الأسلوب أسرع الدول عالميا في تسجيل الشركات الجديدة (استراليا، كندا، الدنمارك، استونيا، نيوزلندا، البرتغال، سنغافورة). ويذكر أن 20 دولة حول العالم قد أدخلت نظام التسجيل خلال السنوات الخمس المنقضية. وخصوصاً أن منافع تطبيق هذا النظام لا تعود فقط على المستثمر ولكن أيضا على الميزانيات العمومية للدول. فعلى سبيل المثال، استطاعت بلجيكا توفير ما قيمته 1.7 مليار دولار من التكلفة الإدارية التي كانت تتحملها وذلك بإتباعها لنظام التسجيل الإلكتروني الموفر لاستخدام الورق .

4- إلغاء الحد الأدنى لرأس المال المطلوب قانونا لتأسيس شركة جديدة، أو تخفيضه. ففي العادة تلجا الدول إلى متطلبات رأس المال لحماية المقرضين والمجتمع من احتمال فشل هذه المشاريع.

ولكن في كثير من الدول يتم السماح بسداد جزء من رأس المال في شكل عيني، بينما في بعض الدول يتم السماح للمستثمر بسحب رأس المال من المصرف الذي أودعه فيه مباشرة بعد الانتهاء من إجراءات التسجيل. وفي هذا الصدد، تشير البيانات إلى أنه، من الناحية العملية، لا تختلف معدلات التغلب على حالات العسر المالي فيما بين الدول التي تلزم تشريعاتها المستثمر بإيداع حد آدني لرأس مال الشركة الجديدة في أحد المصارف وتلك لا تتطلب تشريعاتها أية مبالغ كرأس مال للشركة الجديدة.

تجارب الإصلاح في الدول العربية خلال الفترة من 2004-2009:

في عام 2006، بدأت **مصر** استخدام النظام الإلكتروني لعقود الشركات باستخدام نقطة وصول واحدة والرد بالموافقة أو الرفض في غضون 24 ساعة. كما قامت بتسهيل الإجراءات المطلوبة لتأسيس الكيان القانوني لبدء وممارسة الأعمال عن طريق تخفيض الحد الأدنى المدفوع من رأس المال بنسبة 80٪، وإلغاء رسوم وضرائب التسجيل. مع تطبيق النظام الآلي في إجراءات التسجيل الضريبي.

وبدأت **الأردن** الإصلاح في هذا المجال منذ عام 2004، وفي عام 2007، قلصت الإجراءات وبدأت التعامل بالنافذة الموحدة، ثم في عام 2008 خفضت الحد الأدنى المدفوع لرأس المال المطلوب قانونا بأكثر من 96٪.

أما **لبنان** فقد قامت بتبسيط عملية التسجيل، وتقليص الإجراءات وتخفيض الوقت المستغرق من 46 يوم إلى 11 يوما فقط. ونتيجة لذلك، لم تعد هناك حاجة لزيارة المكاتب الحكومية.

وسهلت **موريتانيا** متطلبات عملية التسجيل، مما أدى إلى توفير الوقت والتكاليف وخفض عدد الإجراءات المطلوبة.

وبدأت **سلطنة عمان** العمل على النافذة الموحدة في عام 2006، وتم تطبيقها في وزارة التجارة والصناعة في أواخر عام 2007، مما ساعد على التخلص من ثلاثة إجراءات و79 يوما لتأسيس الكيان القانوني لبدء وممارسة الأعمال. كما تنوي الوزارة إطلاق هذا النظام عبر شبكة الإنترنت مما يمكن المستثمرين من الوصول إليه من أي مكان عبر أراضي السلطنة.

وفي عام 2006، قامت **المملكة العربية السعودية** بتسهيل الإجراءات في وزارة التجارة. وفي عام 2007، قامت بإلغاء الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس شركة جديدة، الذي كان يبلغ 1057% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي آنذاك. كما اعتمدت أسلوب التسجيل عبر الإنترنت في عام 2008، وقللت المملكة إجراءات تسجيل الشركات الجديدة، مما أدى إلى تخفيض الوقت اللازم لبدء العمل وتخفيض رسوم التسجيل بنسبة 80%.

وفي عام 2006، خفضت **سورية** رسوم الدمغة من 1.5 إلى 0.5 من رأس المال. وقامت أيضا في عام 2008 بالتعديل في القانون التجاري لتبسيط إجراءات بدء الأعمال، وذلك بإلغاء إجراءات قضائية وتسهيل إجراءات التسجيل الضريبي.

وفي عام 2005، خفضت **تونس** الحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة للشركات ذات المسؤولية المحدودة بنسبة 90٪ من 10,000 إلى 1000 دينار تونسي. وفي عام 2008، قامت بإلغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

أما في **فلسطين**، فقد أدى تطبيق نظام تقني لإدارة المعلومات في السجل التجاري، إلى تقليص الوقت اللازم لتأسيس الكيان القانوني لبدء وممارسة الأعمال إلى 31 يوما.

وبدأت **اليمن** الإصلاحات في هذه المجال عام 2004، وقامت في عام 2008 بإنشاء وتطبيق "النافذة الموحدة" مما سمح بإنهاء إجراءات تأسيس الكيان القانوني لبدء وممارسة الأعمال في مكان واحد، مع تسهيل الحصول على التراخيص من البلدية والتسجيل في الغرفة التجارية ومكتب الضرائب. كما ألغت متطلبات الحد الأدنى لرأس المال مما أدى إلى خفض عدد الإجراءات والوقت اللازم لتسجيل الشركات.

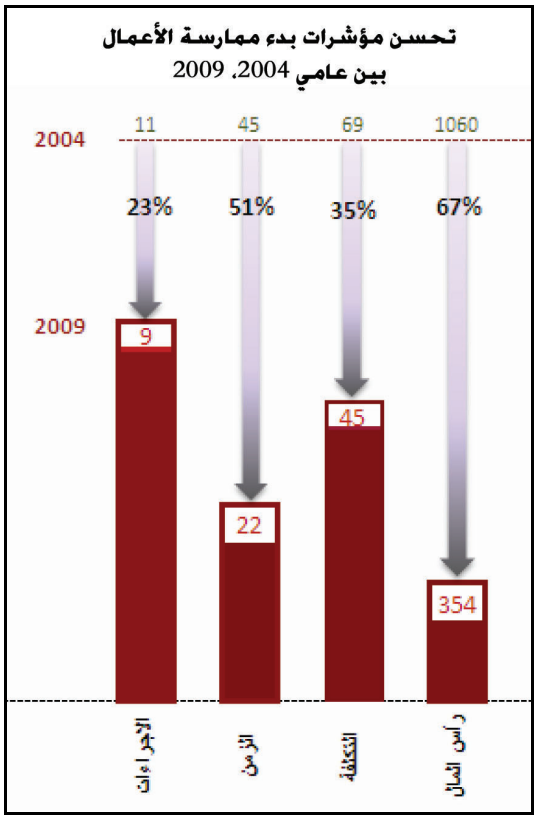

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

لتأمين عملياتكم الإيجارية عبر الحدود...

لتأمين ائتمان صادراتكم إلى جميع دول العالم...

لتأمين مصرفكم عند تعزيز خطابات الاعتماد...

لضمان استثماراتكم العربية...

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation

سندكم للنجاح

Headquarters: Arab Organizations Building
P.O.Box 23568, Safat 13096 Kuwait City
State of Kuwait
Tel.: +965 2 495 9555 - Fax: +965 2 495 9596/7
Email: operations@dhaman.org
www.dhaman.org

Regional Office
P.O.Box 56578, Riyadh 11564
Kingdom of Saudi Arabia
Tel.: +966 14789270 - 14789280
Fax: +966 14781195
Email: riyadhoffice@dhaman.org